



صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني يعين أعضاء الحكومة الجديدة

عين صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، محفوفاً بصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير سيدي محمد، بقاعة العرش بالقصر الملكي بالرباط، أعضاء الحكومة الجديدة، وقد خاطبهم جلالتهم بالكلمة السامية التالية :

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
وزرأؤنا الأنجاد،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

ها أنتم قد أصبحتم وزراء في حكومتنا . فعليكم احتراماً لمسطرة القانون الدستوري أن تقدموا- وهنا الخطاب يتوجه بالخصوص إلى وزيرنا الأول- في أقرب الأجل البرنامج الذي ستعرضونه على البرلمان؛ وهذا البرنامج يجب أن يشمل جميع الخطوط الأساسية لسياستنا الاقتصادية والمالية والاجتماعية . فعليكم، ينبغي أن يناقش هذا البرنامج حسب المسطرة الجديدة في الدستور المعدل من لدن البرلمان . وحينما تحصلون إن شاء الله ، بواسطة التصويت على تركية البرلمان ستصبحون آنذاك مكلفين نهائياً بوزاراتكم .

وعليكم إذن، أن تعلموا أن الخطوة الثانية بعد هذه الأولى ، هي تقديم القانون المالي للبرلمان . والقانون المالي في نظري هو الذي سيوضح ويعبر بكيفية مرموقة عن برنامج الحكومة . فإذا كان البرنامج هو تعداد لأهداف وخطوات ، فالقانون المالي هو الذي يعكس على أرض الواقع - وفي ميدان التطبيق - بكيفية مرموقة حسب الوسائل التي لدينا السياسة التي نريد أن تضطلع بها حكومتنا . وأريد هنا، أن أكرر أنه لا بد من أن نخرج في برامجنا من الروتين، ولا بد من أن نأتي بشيء جديد لا بكل الأشياء الجديدة ولكن بشيء جديد، مع المحافظة على ثلاثة نقاط : العجز المالي الذي لا يمكن أن يفوق 1,5% ومراقبة التضخم المالي مراقبة شديدة، وتشغيل وتكريم المواطن المغربي بالاستثمارات والعمل اليومي لا بالصدقة .

وفي كل هذه الخطوات والخطوات التي ستتلوها ، عليكم أن تعلموا وزرأؤنا الأنجاد أن البرلمان هو كذلك مجموعة من وزرائنا ، فكلما خاطبنا أعضاء البرلمان عند افتتاح الدورات الرسمية، قلنا لهم : إننا نعتبركم بمثابة وزراء لأنه في العربية الفصحى الوزير ليس الذنب فقط ، بل هو العبء . فإذا كانت لا تزر وزارة وزير أخرى ، أي أن كل واحد معلق بذنبه ، فالمؤازرة والمعاونة هي معنى الوزير



والوزارة، فإذن كلكم وزراء لهذا البلد، بمعنى أنكم جنود وعليكم كلكم أن تعملوا في وضوح وفي شفافية، وبالأخص في جو إنساني مفعم بالاحترام المتبادل المبني على المنافع المتبادلة، علما منكم أنكم في آخر المطاف، كلكم مغاربة وكلكم مواطنون .

لقد لاحظتم، أننا زدنا في لائحة الوزراء وزيرا مكلفا بحقوق الإنسان وهذه التسمية ليست مطابقة للموضوعة أو لمسايرة المزيادات . لا . فهي تستجيب إلى حاجة أساسية في وطننا وفي بلدنا، وهي مربوطة كذلك بأن تقام على أرض المملكة في أقرب وقت ممكن محاكم إدارية سيتوجها - إن شاء الله - المجلس أو المحكمة الإدارية العليا، كما هو جاري به العمل في كثير من الدول . فهذا القانون موجود وأطره موجودة ولم يبق الآن إلا أن يطبق، لأن حقوق الإنسان في بلدنا هي الحقوق المنصوص عليها في الدستور: حرية التجول وحرية التعبير وحرية الاجتماع وحرية الصحافة والملكية الخاصة وما يلزم أن يحيط بها حتى تكون محترمة . كل هذه المكتسبات وما سردته ربما تنقصه مسألة أو مسألتان أو ثلاث، وهذه الحريات وهذه الحقوق يجب أن تكون مصانة حتى يعيش كل مواطن في هذا البلد مطمئنا على حاله وماله .

وحيثما نقول، إننا نريد أن نكون دولة قانون، فعبارة دولة القانون يمكن أن تطلق علينا نحن في المغرب، قبل أي أحد، لأننا منذ إدريس الأول وإلى يومنا هذا لا نحكم إلا بكتاب الله وسنة رسوله وما أضمن لحقوق الإنسان وواجبات الإنسان من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

فهذه هي الخطوط العريضة للخطوات التي تنتظركم، ولكن أريد هنا أن أزيد بعض الأمور لنطبع هذه الحكومة بالجدية وبالفعالية، تنقصنا الآن المفتشية العامة للدولة . فعلينا أن نخلقها من جديد وأن تكون لها الفعالية اللازمة، وعلى كل وزارة وزارة أن تخلق داخلها مفتشية خاصة لها، لأن اللامركزية هي هدفنا، ولكن اللامركزية يجب أن تكون هدفا يريح ومسألة تريح لا مسألة تقلق، ولا يمكن للوزير أن يعرف هل موظفه يطبق اللامركزية، ويستعمل أحسن ما يمكن الاستعمال سلطاته وقدراته إلا إذا كانت كل وزارة وزارة لها مفتشيتها .

وأخيرا، لقد كاتبنا الوزير الأول برسالة دورية ستشرعها قريبا، تنص على أن ينتقل جميع الموظفين من كل الأنواع ومن كل الطبقات كل أربع سنوات . إن عملية كهذه ستعرف الموظفين ببلدهم وستخلق جوا أطهر وأنظف فيما يخص التعامل بين الموظفين وبين رعايانا الأوفياء، وأخيرا ستفتح آفاق المستقبل في السلم والهيكل الإداري .

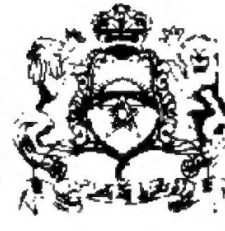
هذه حفظكم الله ورعاكم، هي خطوطنا العريضة، ولي اليقين، أنكم سوف تعملون بجهد وسوف تخففون من الإدارة، لأن الإنجاز يجب أن يفلت من ثقل الروتين، وهذا منوط بكل واحد منكم في ما يخص وزارته ومسؤوليته . ومرة أخرى أؤكد على الحوار مع البرلمان، فالبرلمان والحكومة شيان متوازيان، فحينما تأتي الحكومة أمام البرلمان بمشروع قانون فليس لأنه اتخذ في مجلس وزاري برئاسة يصبح شيئا منزلا لا يمكن تلقيحه ولا النظر فيه ولا إصلاحه، بل يجب أن يكون ذلك المشروع منطلقا للمنافسة بين



الحكومة والبرلمان لإيجاد أحسن صيغة ولإيجاد أكثر ما يمكن من الشمولية وأكثر ما يمكن من الوسائل والخطوط لهذا القانون، ليصل إلى هدفه . كما أن البرلمان حينما يرفع أمامنا مقترحات قانون ، فللحكومة كذلك أن تنظر فيه وأن ننظر فيه وأن نرجعه إلى البرلمان ليقرأه قراءة ثانية أخذا بعين الاعتبار ملاحظات الحكومة ، وهكذا ترون أن السلط وتوزيع السلط بينكم بالبرلمان تحكم عليكم بالحوار وبالتعامل اليومي وبالتعامل الإيجابي الذي بدونه لا نتظر أي خير.

وأمل وأنتم غير منتمين لأي حزب ، أن أرى في البرلمان معارضة قوية من جميع الأطراف المكونة له . معارضة قوية نزيهة جدية ، وأظن أنها ستكون فرصة وامتحانا لجميع البرلمانين على اختلاف أحزابهم وهياتهم ليظهروا أن تدخلاتهم ليست إلا تدخلات وطنية ليس فيها شبهة من النزعات الحزبية . أعانكم الله جميعا ، ووفقكم وسدد خطاكم ، إنه سميع مجيب .

26 جمادى الأولى 1414 هـ الموافق 11 نونبر 1993 م



لائحة أعضاء الحكومة التي عينها صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني في 11 نونبر 1993

وزير الأول:	وزير التشغيل
السيد محمد كريم العمراني	والشؤون الاجتماعية:
وزير الدولة:	السيد رفيق الحدادي
السيد مولاي أحمد العلوي	وزير الطاقة والمعادن:
وزير الدولة المكلف	السيد عبد اللطيف الكراوي
بالشؤون الخارجية والتعاون:	وزير الشؤون الثقافية
السيد عبد اللطيف الفيلالي	السيد محمد علال سيناصر
وزير الدولة في الداخلية والإعلام:	وزير الإسكان:
السيد إدريس البصري	السيد إدريس التولالي
وزير العدل:	وزير التجارة الخارجية والاستثمارات الخارجية والصناعة التقليدية:
السيد محمد الإدريسي علمي المشيخي	السيد مراد شريف
وزير الصحة العمومية:	وزير السياحة:
الدكتور عبد الرحيم الهاروشي	السيد سرج بيردوكو
وزير المالية:	الأمين العام للحكومة:
السيد محمد سكوه	السيد عبد الصادق الربيع
وزير التربية الوطنية:	الوزير المنتدب لدى الوزير
السيد محمد الكنديري	الأول المكلف بالشؤون الإدارية:
وزير الصيد البحري	السيد عزيز حسبي
والملاحة التجارية:	الوزير المنتدب لدى الوزير الأول:
السيد المصطفى ساهل	السيد عبد الرحمان السباعي
وزير الأشغال العمومية	الوزير المنتدب لدى الوزير
والتكوين المهني وتكوين الأطر:	الأول المكلف بالجلالية
السيد محمد حصاد	المغربية القاطنة بالخارج:
وزير النقل:	السيد أحمد الوردي
السيد الراشدي الغزواني	الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالعلاقات مع البرلمان:
وزير البريد والمواصلات:	السيد محمد معتصم
السيد عبد السلام أحيوزون	الوزير المنتدب لدى الوزير الأول: السيد عمر القباچ
وزير الفلاحة والاستثمار الفلاحي:	الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بحقوق الإنسان:
السيد عبد العزيز مزيان بلفقيه	السيد عمر عزيزان
وزير الشبيبة والرياضة:	الوزير المكلف بتحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص المنتدب لدى
مولاي إدريس العلوي المدغري	الوزير الأول:
وزير التجارة والصناعة:	السيد عبد الرحمان السعيد
السيد إدريس جطر	كاتب الدولة في الشؤون الخارجية:
وزير الأوقاف	السيد الطيب الفاسي الفهري
والشؤون الإسلامية	نائب كاتب الدولة لدى وزير الدولة في الداخلية المكلف بالمحافظة
السيد عبد الكبير المدغري العلوي	على البيئة الطبيعية:
	السيد شوقي السريغيني

26 جمادى الأولى 1414 هـ - موافق 11 نونبر 1993